

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

د. عبد العزيز المقالح

في عصر التشكيك في البدييات، عصر خلخلة القيم والمعتقدات الراسخة، لا مناص من البحث عن مداخل علمية موضوعية للخروج من الدوامة وإقامة الجسور الوثيقة بين القيم الجوهرية الربانية وما لا يتعارض معها أو يتصادم بها من إنجازات الحاضر الإنساني . وهذا ما تصدّى للقيام به عدد من العلماء والمفكرين الإسلاميين منذ بداية العصر الحديث وحتى اليوم. ولقد كان لجهودهم العظيمة أكبر الأثر في فتح أبواب الاجتهاد وتقنين أحكام الشريعة على ضوء المستجدات الضاغطة من ناحية، ولضرورة تطوير مؤسسات النظام السياسي الراهن من فاجعة قادمة وليس الكتاب النفيس الذي بين أيدينا سوى واحد من هذه الجهود الفكرية والاجتهادات العلمية الهادفة إلى البحث بموضوعية عن المميزات الأساسية لنظام الشورى الإسلامي. ومن عنوان الكتاب يتبين مضمونه: (الشورى في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالديمقراطية والنظم القانونية) وهو لصاحب الفضيلة القاضي العلامة حسين بن محمد المهدي، الذي أثرى المكتبة القضائية بكتبه وبأبحاثه وأرائه العلمية السديدة .

وأعترف أنني أفدت من هذا الكتاب كثيراً وتجلت لي بوضوح قدرة عالمنا الجليل على أن يضعنا في إطار رؤية فكرية جادة تضاف إلى عدد من

الرؤى التي تقف بإجلال إزاء ما استطاع العطاء الإسلامي الحضاري الإنساني أن يقدمه في النظر السياسي ليس إلى إصلاح أحوال المسلمين فحسب؛ بل وإلى إصلاح أحوال من يشاركونهم الحياة على هذا الكوكب الأرضي من المخالفين لهم في الرأي وفي الاعتقاد.

لقد كانت الإنسانية - في الشرق القديم والغرب القديم - قبل ظهور الإسلام تخضع على السواء لأنظمة قاهرة ومدمرة لروح الإنسان وأسلوب حياته، ولا تزال كثير من الشعوب - حتى اليوم - تخضع لأنظمة لا تقل قهراً وطغياناً رغم الشعارات والياфطات البراقة وما تحمله من مضامين خاوية على عروشها ، في حين كان الإسلام - وهو عقيدة وشريعة - قد نجح بوسطيته وعمق رؤيته في وضع جوهر ما تبحث عنه البشرية من تحقيق للعدل والحرية والكرامة، والخلص من الاستبداد والقهر السياسي من خلال نظام الشورى الذي يضمن حق كل مواطن في أن يكون له رأيه في من يحكمه أو يتولى أمره (وأمرهم شورى بينهم)، والآية واضحة جلية المعنى ، ولا تحتاج إلى تفسيرات فضفاضة أو ضيقة ، وهي تخص كل مسلم دون استثناء ، وتجعل حق الشورى للجميع دون استثناء أيضاً ونظامها يختلف عن النظم السياسية السائدة في بعض الشعوب التي توصف بالديمقراطية .

إن استلهم الحل الجوهري الكامن في الآية الكريمة "وأمرهم شورى بينهم" تحدد باختصار وبلا تفاصيل مملة الصورة المثلى لنظام الحكم. وإذا كانت الشورى بهذا المفهوم العام الشامل قد عانت من الإهمال في عصور، وتم تعسف مفهومها في عصور أخرى، فإن المجتمعات الإسلامية الجديدة بعد أن اصطدمت بالنظم السياسية المعاصرة قادرة على أن تستخلص ما يحقق لها أقصى معاني العدل والحرية دون أن تتجنب الاستفادة من الإيجابيات المتوفرة في النظام السياسي الحديث أو أن تقع في سلبياته التي جعلت العالم كله يتحدث عما يفعله أكثر من أربعين مليون أمريكي أسود في بلد الديمقراطية الأول غير

أن يتفرجوا على صراع المؤسسات المالية النافذة وهي لعلها تتاجر بأصواتهم
وبأصوات غيرهم من البيض دون أن يكون لهم رأي أو موقف .

لقد انشغل السياسيون في العالم الإسلامي على مدى قرن ويزيد في
الحديث عن المفهومات المتعارضة بين مصطلحي الشورى والديمقراطية وسال
حبر كثير وتم استهلاك ما لا يحصى من الورق للتعبير المكرور والممل عن
ذلك التعارض، وغاب عن الجميع الاسترشاد بما وصل إليه علماءنا
المجتهدون المستنيرون وما وضعوه من حلول مستخلصة من جوهر المعاني لا
من ظاهرها ومن الغاية المؤدية إلى سعادة البشر وسلامة نهجهم الواقعي
الحقيقي في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بين نظام الحكم ومؤسساته والمجتمع
الذي يعطيه ولائه ويعترف بمشروعيته . وهذا البحث الشامل الكامل
(الشورى في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة) شاهد على ما بذله العلماء
من جهود مخلصنة في هذا السبيل لم توضع موضع التنفيذ ولم تجد طريقها إلى
أصحاب الحل والعقد الذين وضعتهم الظروف العالمية الراهنة خارج القدرة
على الحل والعقد والإفادة من كل ما توصل إليه المتخصصون من علماء
الفقه الإسلامي وعلماء الفقه الدستوري، وهم والحمد لله على درجة عالية
من الإخلاص والدراية ، ومعرفة ما يصلح للأمة وما لا يصلح لها في حاضرها
المضطرب والمصحوب بركام هائل من الحيرة.

أخيراً ، ليسمح لي القارئ بأن أتقدم بخالص التقدير والامتنان لصاحب
الفضيلة القاضي العلامة حسين بن محمد المهدي، على حسن ظنه بي ومنحي
فرصة السبق في الإطلاع على مؤلفه النفيس وتصديره بهذه الكلمات
المتواضعة. سائلاً من المولى العزيز أن تكون أعمالنا كلها خالصة لوجهه
الكريم . والله ولي التوفيق.

كلية الآداب - جامعة صنعاء

في ٧/٤/٢٠٠٧م